باختصـــار - انتبهوا أيها السادة

بقلم - أيمن عبد الجواد

حسنا فعلت وزارة الأوقاف بتخصيص خطبة الجمعة قبل الماضية في كل مساجد مصر للحديث عن دور الأسرة باعتبارها الركن الحصين في بنيان المجتمع فبقدر ترابطها وصلابتها تكون قوة وتماسك المجتمع.

الخطبة تناولت تزايد حالات الطلاق وذكر بعض الخطباء ان النسبة تتزايد. وهو ماتؤكده تقارير صادرة عن مؤسسات رسمية في مقدمتها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.. وفي ذات الوقت انخفاض معدلات الزواج.

والسؤال: ماذا بعد خطبة الجمعة؟! أو بطريقة أخري هل تكفي خطبة واحدة لاقتحام المشكلة؟!

السؤال موجه للمجتمع ككل بكل مؤسساته الرسمية والأهلية وليس وزارة الأوقاف وحدها. وفي تصوري ان جزءاً لابأس به من الموضوع بشقيه تأخر سن الزواج أو ارتفاع معدلات الطلاق يتعلق بالمغالاة في النفقات وضعقائمة طويلة من الأعباء أمام شباب صغير السن قليل الخبرة

طبعاً لايمكن اغفال الأسباب الأخري ومنها - أو في مقدمتها - حسن الاختيار وهي اشكالية كبري ليست مجالنا الآن ولكن يبقي العامل المادي هو السبب الأهم.. لقد أصبحنا ننساق خلف تقليد أعمي للغير ونتفنن في اضافة أعباء كثيرة تثقل كاهل زوجين في مقتبل العمر خاصة في الأمور التي لاتقدم ولاتؤخر مثل مكان الاحتفال واسم الفنان أو الفنانة اللذين سيقومان باحياء الحفل ولايهم كم سيأخذان في ساعتين أو ثلاثة.. المهم أن يليق الفرح بالعروسين وأيضاً المعازيم!!

أعرف مشروعات زواج فشلت أو كادت تفشل بسبب "الفرح".. إننا نصنع بأيدينا شبحاً مخيفاً عنوانه "ابنتي أو ابني ليس أقل من فلان" دون النظر لاختلاف الظروف المادية من أسرة لأخري ومن شخص لآخر وهو أمر يعيدنا الي الأساس الذي يتم عليه الاختيار من الأساس.

الموضوع جد خطير.. ومن يري انني أبالغ في الطرح فأدعوه الي مراجعة سجل القضايا المطروحة أمام محكمة الأسرة أو العودة للتقارير الصادرة عن جمعيات المرأة حول زيادة معدلات الطلاق أو تأخر سن الزواج بصورة تدعو الي الانزعاج.پ

المجتمع بحاجة الي مبادرات جريئة لتغيير طريقة تفكيرنا ونظرتنا للأمور خاصة لمشروع الزواج. وأن يتفق المجتمع بطريقة أو بأخري علي عقد اجتماعي يمنع المبالغة ويخفف الأعباء المالية بصورة تتناسب مع الدخول الحقيقية بالاضافة الي وضع برامج لتأهيل المقبلين علي الزواج بحيث لايتم عقد القرآن الا باجتيازها.. ليتعلم ابناؤنا الفارق بين الحياة الافتراضية علي مواقع التواصل الاجتماعي والواقع الذي يعيشونه حتي لايهربوا ويقفزوا من المركب مع أول مشكلة.

علي أي حال فالقضية أكبر من مجرد مقال في صحيفة أو خطبة في مسجد وتحتاج الي دراسة وافية وحلول واقعية. حتي لو اقتضي الأمر اجراء تعديلات تشريعية تساهم في تصحيح المسار.. أعيدوا قراءة الأرقام لتعرفوا حجم الكارثة.